

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل



وزارة البيئة والتنمية المستدامة

ملخص

الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على المناطق الرطبة في موريتانيا

إدارة المسحات المحمية و الساحل

أكتوبر 2014

ا. تقديم

تمتاز المناطق الرطبة في موريتانيا بخصوصيات بيئية نباتية ومائية ومناخية وبشرية، تجعل منها وسطا هشاً وحساساً وغير آمن. وهي تشكل موروثاً طبيعياً ذا قيمة كبيرة من خلال وظائفها المتعددة البيولوجية والبيئية والاقتصادية. والمؤسف أنّ هذه المناطق الرطبة مهددة ومتهورة جداً، بسبب الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية التي تزخر بها. فيظهر من ذلك ضرورة التسيير المستديم لهذه المناطق، من أجل بقائها، لأنّ الضغط يزداد عليها. فالهدف الرئيسي من الإستراتيجية الوطنية للمناطق الرطبة يتمثل في حفظ واستعادة واستغلال التنوع البيولوجي باستدامةٍ في هذه المنظومات البيئية المهددة، مع هاجس تحسين ظروف وإطار معيشة السكان المحليين في أفق للتنمية المستدامة.

اعتمد إعداد هذه الإستراتيجية على التشخيص الجغرافي والوثائق المرجعية، التي أبرزها الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي واستغلاله المستديم، وخطة العمل الوطنية من أجل البيئة، والدراسة الوطنية الوصفية حول التنوع البيولوجي. وهي تدمج جميع المبادئ والأسس المتعلقة بالحفظ والتسيير المستديم والحماية للبيئة والمُنتهجة في الاتفاقيات الدولية ومن طرف الهيئات الدولية العاملة في هذا المجال.

تشكل هذه الإستراتيجية معياراً مرجعياً وضعت الحكومة الموريتانية، من أجل إعداد وتنفيذ التوجيهات التفصيلية لحفظ واستعادة المناطق الرطبة في موريتانيا، وتسييرها المستديم.

ونأملُ أن تساهم هذه الإستراتيجية - كما هي مقترحة - في تنمية البلد والمحافظة على المنظومات البيئية الرطبة وتنوّعها الحيوي، مع التمكين ممّا يلي :

- تحفيز إعداد السياسات واعتماد الطرائق الاندماجية في التخطيط والتنمية المستدامة ؛
- اعتماد طرائق مناسبة لحماية وحفظ وتهينة المناطق الرطبة في منظور للتنمية المستدامة وصيانة مجموع وظائفها ؛
- الإسهام بالنهوض باستقرار واستمرار المناطق الرطبة والمنظومات البيئية البرية المرتبطة بها، وفي حلّ المشاكل الموجودة، من أجل ديمومة السلع والخدمات التي توفرها المناطق الرطبة.

اا. أهمية المناطق الرطبة في موريتانيا

تضم موريتانيا العديدة من المناطق الرطبة الشاطئية والقارية تقع أساساً في الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلد، بين خطي العرض 15 و18. يتعلّق الأمر غالباً بمناطق رطبة تغمرها المياه العذبة في مجال طمبيّ أو بُحيريّ، وفي بعض الأحيان

غديري، ذي طابع دائم أو مؤقت. ولئن كانت المناطق الرطبة موجودة قبل سنوات الجفاف في السبعينيات بكثير، فإن أهميتها الاقتصادية والبيئية على حد سواء لم تُستشعر في الحقيقة إلا اعتباراً من السنوات 80. وهكذا، استُغلت إنتاجيتها الاستثنائية في المساهمة في تعويض النقص في الإنتاج الغذائي وتلبية الحاجة الملحة لساكنة في ازدياد مطرد.

وباعتبارها منظومات بيئية أساسية في حماية التنوع الحيوي، فإن هذه المناطق الرطبة تضطلع بدور رئيسي في هناء المجتمع البشري. فهي تُعدّ من ضمن المنظومات البيئية الطبيعية الأكثر إنتاجية من الناحية البيولوجية، لكنها هشّة أيضاً تجاه الاختلالات.

في موريتانيا، تلعب المناطق الرطبة دوراً كبيراً في ازدهار بعض النشاطات الاجتماعية الاقتصادية عموماً، ولا سيما النشاطات الزراعية الغابية الرعوية. فهي تمكّن على وجه الخصوص من الحصول على ما يلي : (1) منتجات زراعية تتشكل من مزروعات ريعية وغذائية ؛ (2) منتجات رعوية، ولا سيما الكلاً والماء لسقي المواشي ؛ (3) منتجات تربية الأسماك ؛ (4) منتجات القطف ؛ (5) منتجات غابية ؛ (6) منتجات القنص من فرائس بريّة ومائية ؛ (7) منتجات تستخدم في تشييد المساكن ؛ (7) وحتى منتجات ثقافية.

وعلى صعيد المحافظة على التنوع البيولوجي، تضطلع المناطق الرطبة في موريتانيا بدور جوهري، لا سيما أنها تستقبل طيلة عدة أشهر من السنة آلافاً من طيور المنطقة القطبية القديمة والمنطقة الإفريقية المدارية. وعلاوة على ذلك، تزخر بحيوانات متوحشة ومجموعة نباتية غنية، تشمل في بعض الحالات أنواعاً مستوطنة مهددة بالانقراض. وعلى الصعيد البيئي، تلعب المناطق الرطبة دوراً من المرتبة الأولى، نظراً لأنها تساهم فيما يلي :

- (1) التوازن البيئي الكلي ؛
- (2) إقامة مناخات صغرى ؛
- (3) تخفيض آثار الجفاف والتصحر ؛
- (4) تغذية المياه الجوفية ؛
- (5) تزايد الإمكانات الزراعية الغابية الرعوية في البلد، والصيدية أيضاً ؛
- (6) ضبط مياه التساقطات المطرية، وتخفيض مخاطر الفيضانات ؛
- (7) تنقية المياه الملوثة، بواسطة تخفيض شحنتها من العناصر الغذائية، وبالتالي تحسين نوعية الماء.

تحتل موريتانيا موقعا انتقاليا بين منطقة الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل ؛ الأمر الذي ينشأ عنه تنوع كبير في المنظومات البيئية. وللبلد كذلك واجهة بحرية تربو على 700 كلم بمحاذاة المحيط الأطلسي، ومكوّنة من موائل ومصبات وسبخ وأشرطة كثيبية تؤمّن الربط بين منطقة الشطّ والأراضي الداخلية. ويوجد فيها مستعمرات من "المنغروف" في منطقة "الحظيرة الوطنية لحوض أركين"، وفي منطقة مصبّ نهر السينغال.

III. أهمّ الرهانات والتحديات 1.1.3. الرهانات

يقود الاستغلال غير المستديم للمناطق الرطبة حتماً إلى تبذير الثروات الطبيعية، وتحطيم الغطاء النباتي، وانخفاض المساحة الحالية للمناطق الرطبة. وقد أثار هذا الاستغلال المفرط الاهتمامَ بالمحافظة على هذه المنظومات البيئية وتسييرها العقلاني على الصعيد المحلي والوطني والدولي. فكان من الملح أن تحدد كيفية ووسائلُ التسيير المستديم الذي يلائم الحاجيات والعوائق البيئية والاجتماعية الاقتصادية والخصوصيات المحلية. إلا أنه لا يمكن لمثل هذا التسيير أن يكرّس وينفذ تماماً على الصعيد المحلي، من دون التعاون مع السكان المجاورين والمشرعين والمهنيين المحنّكين. فالرهان يتمثل إذن في قيادة صنّاع القرار وجميع الأطراف المعنية إلى ما يلي :

- استيعاب أهمية وهشاشة وتعقد مسار التدهور في المناطق الرطبة ؛
- ضبط وتقدير الأسباب العميقة المباشرة وغير المباشرة للتدهور في هذه المناطق الرطبة ؛
- الإعداد والاعتماد والتنفيذ على نحو تشاركي ومُجمع عليه للآليات المناسبة للحفاظ والاستعادة والتسيير المستديم والتقسام العادل للتنوع البيولوجي في المناطق الرطبة والمنظومات البيئية المرتبطة بها، من خلال شراكات فعالة.

يتعلق الأمر تفصيلاً بالرهانات التالية :

1.1.1.3. تنفيذ سياسة التنمية المستدامة والحكم البيئي على نحو فعلي

تتبع سياسة الدولة في شأن المناطق الرطبة لمأمورية "وزارة البيئة والتنمية المستدامة" التي تتمثل مهمتها في تحضير سياسة الحكومة في مجال البيئة، وتنسيقها وتنفيذها أو تحويل تنفيذها، ومتابعتها وتقويمها، وفي السهر على الأخذ في الحسبان لأهداف التنمية المستدامة في مختلف السياسات العمومية، وكذا تسيير المجالات والموارد الطبيعية. يتعلق الأمر بمهمة مشتركة بين عدة قطاعات وزارية والمجتمع المدني الناشط في مجال البيئة.

2.1.1.3. صيانة أو تحسين الوظائف البيئية للمناطق الرطبة

يمثل التحكّم في مساحة المناطق الرطبة تحدياً رئيسياً. وخلال عقود الجفاف الثلاثة التي عرفها البلد، انخفضت مساحة جزء كبير من المناطق الرطبة في بلدان الساحل. وهذه الحقيقة تنسحب على الظاهرة الملاحظة في مورتانيا. ولم يُتصدّ لديناميكية تدهور هذه المناطق الرطبة حتى الآن، على الرغم من الوعي بأهمية هذه الأوساط وتعبئة الفاعلين المحليين من أجل حمايتها.

وعلى الصعيد الوطني، ما تزال مساحة هذه المناطق الرطبة غير معروفة على نحو جيد. والغالب أن إتلاف وتدهور هذه المناطق الرطبة يُستشعر من دون انعكاس هام على البيئة.

والواقع أنّ المفعول التراكمي لتدهور هذه المناطق الرطبة هو الذي يساهم في تشظي هذه الأوساط واختفائها على نحو عام. لذلك، فإنّ كل متر مربع له اعتبار.

3.1.1.3. صيانة وتحسين قيمة المناطق الرطبة

إنّ المنافع التي تمثلها المناطق الرطبة في مجال التنوع البيولوجي ومعالجة الماء معروفة منذ الآن بصفة جيّدة. وتؤمّن نوعية هذه الأوساط السير الأمثل لبعض المنافع المسداة من طرف المناطق الرطبة. والمناطق الرطبة تشكّل أوساطا مستقبلية لعدة منتجات للصحة النباتية آتية من النشاطات البشرية.

4.1.1.3. إنعاش وتنفيذ خطة عمل الإستراتيجية الوطنية للمحافظة

لكي تكون "إستراتيجية تسيير المناطق الرطبة" أداة حية للتخطيط، ولكي تجد هذه الأداة بُعدا ملموسا على إثر تحريرها، ظهر أنه من اللازم إنعاش المسعى. وسيتجسد ذلك من خلال إنجاز وتنفيذ خطط للتسيير المحلي أو تدخلات مشتركة، وكذا من خلال إقامة لوحة قيادة هذه الإستراتيجية.

5.1.1.3. تعزيز قدرات الأطراف المعنية

يشكل ضعف القدرات البشرية في مجال تحليل وتسيير القضايا البيئية المشتركة إحدى العوائق الرئيسية للسياسة البيئية. فالخبرة في مجال تسيير الموارد الطبيعية ضئيلة، ويبرز تحليل القدرات البشرية في مجال تهيئة المناطق الرطبة وتسييرها المندمج بعض النواقص، مثل :

- انعدام المعلومات لدى صناع القرار الإستراتيجيين والإدارات المكلفة بالقضايا البيئية فيما يتعلق بقيم ووظائف المناطق الرطبة ؛
- التجربة المحدودة جدا لدى الهيئات الحكومية والتكتلات الجمعوية في شأن الاستخدام المنهجي لأدوات اتخاذ القرار ؛
- تشتت بعض الاختصاصات بين عدة قطاعات وزارية ؛
- انعدام الأدوات المنهجية أو التوجيهات، للقيام بإدماج البيئة على نحو جيد في سياسات التنمية القطاعية.

6.1.1.3. تحسين مستوى معيشة السكان

الواقع أنّ السكان يستفيدون بأكثر من 80 % من مداخلهم من استغلال الموارد الطبيعية، ولا سيما المناطق الرطبة التي تتحمّل عدة نشاطات اجتماعية اقتصادية في البلد. ولذلك، يحصل التنافس على هذه المناطق الرطبة من طرف مختلف الفاعلين الذين يتدخلون فيها (مزارعين، منمّين، صيادين، إلخ). ولقلب هذه الوضعية، من الملحّ أن تنفذ برامج تنمية لتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين، وبالتالي الحدّ من الضغط على الموارد الطبيعية.

7.1.1.3. تعبئة الوسائل المالية المترتبة لصالح المناطق الرطبة

إنّ تنفيذ إستراتيجية وخطة عملها رهين الوسائل المالية. إلا أنه يتجلى أنّ معظم الوسائل المالية التي تتوفر عليها الدولة والمجتمع المدني لغرض تدخلات حماية البيئة تنتهي عموماً مع نضوب الدعم المالي الخارجي. فينبغي إذن أن توجد آلية للتمويل المستديم لحماية البيئة. ويمكن لـ"صندوق التدخل من أجل البيئة" - الذي يغذي بمصادر مختلفة - أن يشكل أساساً لهذا التمويل المستديم وديمومة الوسائل لبلوغ أهداف الإستراتيجية. ويمكن كذلك أن يخصص جزء من "الميزانية المدعمة للاستثمار" للتدخلات المتعلقة بحماية وتهيئة واستعادة المناطق الرطبة.

2.1.3. التحديات

بإعداد إستراتيجية وطنية للمحافظة على المناطق الرطبة، مع الأخذ في الحسبان لأهمّ الرهانات، تعبّر موريتانيا عن إرادتها النهوض بالمحافظة على المناطق الرطبة وتسييرها المستديم، من أجل رفع التحدي الرئيسي المتمثل في صيانة مجموع وظائف هذه المناطق الرطبة وتحسين ظروف وإطار معيشة السكان المحليين. ولكي تنجح هذه السياسة الجديدة للتنمية المستدامة، يجب أن تأخذ في الحسبان لزوماً الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتأمل الحكومة الموريتانية أن يساهم هذا النموذج التنموي في تخفيض الفقر، من دون استنفاد الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية المستقبلية.

2.3. الإستراتيجية

1.2.3. الأسس

تظهر الوضعية الميدانية للمناطق الرطبة والمنظومات البيئية المرتبطة بها أنّ هذه المنظومات البيئية يُخشى عليها من الاختفاء، بسبب الاستغلال المفرط. لقد أدى هذا الاستغلال المفرط في السنوات الأخيرة إلى تدهور مستمرّ في البيئة تجلّى عبر فقدان التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المتوفرة، فأنجرّ عن ذلك انخفاض الإنتاج وتفاقم الفقر لدى السكان المجاورين. ومن أجل مواجهة هذه الوضعية، عكفت موريتانيا على إعداد إستراتيجية وطنية للمحافظة على المناطق الرطبة واستعادتها وتسييرها المستديم.

1.1.2.3. الأسس المرتبطة بالاتفاقيات الدولية

يُظهر الإطار المؤسسي والقانوني في موريتانيا التزاماً ثابتاً بالمحافظة على التنوع البيولوجي وحماية البيئة. ويتجسد هذا الالتزام من خلال الانضمام والتوقيع أو المصادقة على عدة اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف، ومن خلال مقررات وزارية، وكذا اتفاقيات للتعاون. ويؤكد إعداد هذه الإستراتيجية إرادة الحكومة الموريتانية الوفاء بتعهداتها، بصفتها بلداً طرفاً في اتفاقية "رمصار" التي صادقت عليها في 1983.

2.1.2.3. الأسس السياسية

على الصعيد الوطني، أعدت موريتانيا "إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة" وخطتها للعمل، أي "خطة العمل الوطنية للبيئة"، بهدف أن يترقى - من ضمن أمور أخرى - التسيير المستديم لهذه المناطق الرطبة وتنوعها البيولوجي، وأن يتحسن إطار وظروف معيشة السكان المحليين.

2.2.3. المبادئ

ينبغي أن تعتمد المحافظة على موارد المناطق الرطبة والمنظومات المتبطة بها واستعادتها وتسيير المستديم وتقاسمها بإنصاف على بعض المبادئ الأساسية، مثل :

- الشراكة والتسيير التشاركي اللذين يُمكنان من مشاركة السكان المحليين وجميع الأطراف المعنية الأخرى في مسار اقتراح وتنفيذ ومتابعة أي برنامج لتسيير التنوع البيولوجي ؛
- توخي الشفافية والإنصاف والعدالة الاجتماعية في تسيير الموارد الطبيعية، ضمانا لنفاذ دائم إلى الموارد الطبيعية من طرف الأجيال الحاضرة والمستقبلية ؛
- مسؤولية جميع الفاعلين في التنمية، والاعتراف بمختلف القيم، ومختلف المنافع، ومختلف الانشغالات المرتبطة بتسيير الموارد الطبيعية والمناطق الرطبة على نحو خاص ؛
- لا مركزية اتخاذ القرار في منظور للحكم الرشيد الذي يمكن من التسيير المشترك للموارد الطبيعية، فيسهل بذلك مشاركة المجموعات المحلية والإدارية ؛
- آليات الحيلة والتوقي التي تمكن من اتخاذ إجراءات مناسبة وفعالة، لتفادي خطر خسائر فادحة تمس البيئة والمناطق الرطبة، ولا يمكن أن تنقلب ؛
- تنسيق واستغلال التآزر في جميع التدخلات المقوم بها.

3.2.3. الأهداف

تندرج إستراتيجية المحافظة على المناطق الرطبة في إطار السياسات الوطنية القطاعية، أو هي تنسجم وتتكامل على الأقل مع هذه السياسات. ويتعلق الأمر بما يلي :

- "الإطار الإستراتيجي الثالث لمكافحة الفقر" (خطة العمل 2015/2011) : يجب أن تجد خطة العمل الجديدة هذه تطبيقا خاصا في إستراتيجية المحافظة على المناطق الرطبة، والحال أن الصلة قائمة بين تخفيض الفقر والتسيير المستديم والعاقل للموارد الطبيعية ؛
- "خطة العمل الوطنية الثانية من أجل البيئة" (2016/2012)، والقانون رقم 045-2000 بتاريخ 2000/07/26 المتضمن مدونة البيئة، والذي يحدد إطار التدخلات البيئية التي تنطبق بالضرورة على جميع المنظومات البيئية ؛

- سياسة التهيئة الترابية (التنمية الإقليمية) واللامركزية، خصوصا الأمر القانوني 289/87 المنشئ للبلديات ؛
- خطة العمل الوطنية للتأقلم في موريتانيا (2004) : تأتي إستراتيجية المحافظة على المناطق الرطبة تطبيقا للتدخلات المتعلقة بالمناطق الرطبة ؛
- سياسة التهيئة والتسيير المندمج للموارد المائية : يوصي القانون رقم 30/2005 المتضمن مدونة الماء بإنجاز واعتماد مخطط توجيهي وطني للتهيئة والتسيير المندمج للموارد المائية. ويتمثل الهدف العام من هذه السياسة في إرساء إطار مناسب للتسيير المندمج والمستديم والمنصف للموارد المائية وبنيتها التحتية، من أجل المساهمة في تخفيض الفقر وفي التنمية المستدامة. اهـ.